TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/EM.28/3
1 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة من التجارة العالمية
جنيف، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامي والجديدة من التجارة العالمية: منتجات مصايد الأسماك
ورقة معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

في عام ٢٠٠٣، بلغ إنتاج مصايد الأسماك في العالم ١٣٢,٢ مليون طن. وبلغ نصيب البلدان النامية ٧٧ في المائة منه، وكانت الصين هي أكبر منتج. وظل نشاط صيد الأسماك مستقراً، ولكن إنتاج الأسماك عن طريق التربية المائية قد اتسع نطاقه، فبلغ ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج. والأسماك هي أهم صادرات غذائية تصدرها البلدان النامية وهي من بين الصادرات السلعية الرئيسية في حالة الكثير منها. وطاقة الصيد العالمية أكبر مما ينبغي بالمقارنة من الأرصدة السمكية. والسبب الرئيسي في ذلك هو الإعانات الرامية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. وقد اقتُرح في هذا الصدد الأخذ بنهج من قبيل "ضوء حركة المرور" مماثل للنهج المستخدم في الزراعة. والسمك الطازج ذو قيمة ولكن تصعب تجارته ونقله، ويواجه لوائح صحية ومعايير جودة صارمة للغاية.

ويزداد استهلاك الأسماك. ففي البلدان المتقدمة، ينصب التأكيد على الخواص الصحية للسمك. وفي البلدان الفقيرة، فإن السمك لا بد منه للأمن الغذائي. وفي ظل فرض قيود على زيادة الكميات المصيدة، فإن للتربية المائية للأسماك مستقبلاً مشرقاً. فتطوير قطاع مصايد الأسماك يمكن أن يسهم في زيادة الدخل والعمالة القوميين، وتحسين الأمن الغذائي، وتيسير تنمية صناعة تجهيز محلية، وزيادة حصائل النقد الأجنبي.

وقد أُبرمت اتفاقات لإسناد حقوق في مجال صيد الأسماك إلى أجانب في المناطق الاقتصادية الخالصة. وتوجد هيئات مصايد أسماك إقليمية تساعد في الإدارة السليمة المشتركة فيما بين بلدان ساحلية. وتشير مدونة قواعد سلوك الفاو الدولية لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية إلى تدابير بشأن ممارسات صيد الأسماك المستدامة.

ويلزم تقديم مساعدة تقنية بغية تقييم موارد الأسماك وضمان استدامة الأرصدة السمكية. ولا بد أيضاً من توفير المعلومات والتدريب. ويمكن الحصول على قيمة أكبر من قيمة السمك المنتج أو المصيد وذلك عن طريق تقليل كميات الأنواع المصيدة بشكل عرضي، وتحسين كفاءة صيد الأسماك، وتقليل المفقود أثناء تجهيز الأسماك، وتحسين النوعية. ويتسم تحسين إمكانية الحصول على التمويل بأنه ذو أهمية حاسمة.

* قُدم هذا النص في التاريخ المبين أعلاه نتيجة لتأخيرات في تجهيز الوثيقة.

(A) GE.05-51785 071005 071005

المحتويات

الصفحة

مقدمـــــة ٣

أولاً- إنتاج مصايد الأسماك..... ٣

ألف- الاتجاهات العالمية ٣
باء- خفض الكميات المصيدة وطاقة الأساطيل..... ٤
جيم- تربية أسماك المياه الداخلية والمياه البحرية..... ٦
١- التربية المائية..... ٦
٢- التأثيرات التي تلحق بالبيئة ٦

ثانياً- استهلاك الأسماك ومنتجات الأسماك ٧

ألف- الاتجاهات المتزايدة..... ٧
باء- متطلبات النوعية..... ٨

ثالثاً- التجـــــارة ٩

ألف- الاتجاهات العالمية ٩
باء- القطاعات الفرعية الدينامية..... ١٠

رابعاً- استدامة مصايد الأسماك ١١

ألف- الأرصدة السمكية وإدارة الأرصدة ١١
باء- قانون البحار، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والاتفاقات الدولية ١٣
جيم- دور هيئات مصايد الأسماك الإقليمية..... ١٥
دال- الاعتماد ووضع البطاقات الإيكولوجية والإنتاج العضوي..... ١٥

خامساً- دور مصايد الأسماك في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وللحد من الفقر ١٦

ألف- العمالة، والأمن الغذائي، والدخل، ومصدر العملات الأجنبية ١٦
باء- دور مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في التنمية الوطنية وفي الحد من الفقر..... ١٧
جيم- تمويل مصايد الأسماك الصغيرة الحجم..... ١٨

سادساً- خلاصـــــة..... ١٨

المرفقات

الأول- تســـعة أقســـام وخمســـين مجموعـــة من الأنواع اعتُمدت في تصنيف الفاو الإحصائي الدولي الموحد للحيوانات والنباتات المائية ٢٠

الثاني- إنتاج الأسماك العالمي (بالأطنان)..... ٢١

الثالث- قائمة بنخبة من هيئات مصايد الأسماك الإقليمية والدولية..... ٢٢

مقدمة

١- نمت بقدر كبير في العقد الأخير التجارة الدولية في الأسماك، وبصورة أكثر تحديداً القشريات الطازجة ومستحضرات الأسماك[١]. ويشكل قطاع الأسماك أحد أكثر القطاعات تعقيداً ضمن قطاعات السلع الأساسية. ويحاول هذا التقرير تحديد القضايا المتعددة التي ينطوي عليها قطاع الأسماك، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتحويل والتجارة والسياسات المتبعة. ويأتي قدر من تعقيد قطاع الأسماك نتيجة للازدواجيات القائمة بين السمك كسلعة يُتجر بها والسمك كغذاء أساسي وبين السمك المجهز والسمك الطازج. كذلك فإنه ناتج عن طبيعة هذا المورد المتجددة ولكن القابلة للنفاد وعن السياسات الدولية المتعلقة بإدارة الرصيد الإجمالي، وبالإعانات، وصيد السمك، وإمكانية تتبع المسار، والمعايير المتعلقة به.

٢- ويزداد مجموع الطلب على الأسماك كما تزداد الأسماك المتاحة للاستخدام البشري، في حين أنه يجري استنفاد الأرصدة السمكية. فلم يعد بالفعل من الممكن صيد بعض الأسماك في المناطق التي كانت توجد فيها تاريخياً وفرة فيه. وقد اختفى سمك القُد من البحار الإقليمية الكندية. وأوصت بعض المنظمات غير الحكومية بأن يحد المستهلكون من استهلاكهم من السمك كغذاء، وأن من المفضل أن يشتروا السمك من المصادر الأصلية المحلية أو الأسماك التي تحمل بطاقة مجلس الإشراف البحري ((Martime Stewadship Council: (MSC)) أو تحمل بطاقة عضوية عندما يكون مصدرها التربية المائية[٢]. ويتفق جميع الخبراء على حالة استنفاد أرصد الأسماك، وإن كانت الصورة تختلف باختلاف المنطقة.

٣- وتتلقى البلدان النامية إيرادات هامة من صناعات مصايد الأسماك (الصيد والتربية والتجهيز)[٣]، ولكن فرص وصولها إلى الأسواق الأجنبية يمكن تحسينها. وقد أعربت عن اهتمامها بالحصول على تدريب بغية تحسين قدرتها التصديرية والامتثال للمتطلبات والمعايير المتعلقة بالنوعية.

٤- ويشكل السمك أيضاً غذاء أساسياً للسكان الساحليين الذين يحصلون على أسباب عيشهم مباشرة من مصايد الأسماك.

٥- وهذه الدراسة الاستقصائية تشمل الأسماك والرخويات والقشريات واللافقريات البحرية والقوازب (البرمائيات) والزواحف والثدييات البحرية، سواء من المياه العذبة أو من المياه البحرية. وهي لا تشمل النباتات البحرية[٤].

أولاً – إنتاج مصايد الأسماك

ألف – الاتجاهات العالمية

٦- في عام ٢٠٠٣، قُدر الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك بمقدار ١٣٢,٢ مليون طن، منها ٨١,٣ مليون طن من الصيد البحري، و٩ ملايين طن من الصيد في المياه الداخلية، و١٦,٧ مليون طن من التربية المائية البحرية

---

(١) "تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية من التجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة"، الأونكتاد، جنيف، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، TD/B/COM.1/EM.26/2.

(٢) *Fish, A Consumer's Guide*, WWF, Switzerland 2004.

(٣) في عام ٢٠٠٣، أنتجت البلدان النامية ٧٧ في المائة من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وصدرت ٤٨ في المائة من الصادرات العالمية من حيث القيمة (المصدر: النظام الحاسوبي للمصيد السمكي في العالم (Fishstat)، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

(٤) يبين المرفق الأول المجموعات الرئيسية لأنواع الأسماك المعتمدة دولياً لأغراض التصنيف الإحصائي.

و٢٥,٢ مليون طن من التربية المائية في المياه الداخلية[٥]. وقد نما إنتاج الأسماك العالمي بمعدل سنوي قدره ٢,٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣. ولا يظل هذا المعدل هو نفسه إلا إذا أُخذت في الحسبان الخمس سنوات الأخيرة من هذه الفترة. وفي حين أن الصيد الطبيعي قد بلغ ذروته وظل مستقراً منذ بداية التسعينات، ظلت التربية المائية تتوسع وكانت وراء النمو بأكمله في الإنتاج. ومعدل التوسع فيها أعلى منه في حالة أي إنتاج حيواني آخر لأغراض الاستهلاك البشري. فالتربية المائية، التي كان نصيبها ٣,٩ في المائة من مجموع إنتاج الأسماك والرخويات والقشريات في عام ١٩٧٠، قد بلغت نسبتها ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. والصين هي المنتج الرئيسي في هذا الصدد، إذ بلغ نصيبها ٧١,٢ في المائة من إنتاج التربية المائية. ويمثل إنتاج التربية المائية في المياه العذبة لأغراض الطعام البشري ٥٨ في المائة من إنتاج التربية المائية، ويأتي ٩٠ في المائة منه من البلدان النامية.

باء - خفض الكميات المصيدة وطاقة الأساطيل

٧- تقاس طاقة الأسطول العالمي بعدة مؤشرات هي: عدد السفن ذات السطح والسفن التي بلا سطح، وعدد السفن المزودة بمحركات وتلك غير المزودة بمحركات، والحمولة الإجمالية. وما زال عدد السفن ذات السطح مستقراً عند نحو ١,٣ مليون سفينة، في حين أن السفن التي بلا سطح والتي تعمل في أنشطة الصيد تبلغ نحو ٢,٨ من الملايين، منها ٦٥ في المائة غير مزودة بمحركات. وتحوز آسيا ٨٥ في المائة من السفن ذات السطح، و٥٠ في المائة من السفن غير ذات السطح المزودة بمحرك، و٨٣ في المائة من مجموع المراكب غير المزودة بمحرك. أما باقي السفن ذات السطح (١٥ في المائة)، فهي تتوزع فيما بين أوروبا (٨,٩ في المائة)، وأمريكا الشمالية والوسطى (٤,٥ في المائة)، وأفريقيا (١ في المائة) وأمريكا الجنوبية (٠,٦ في المائة)، وأوقيانيا (٠,٢ في المائة)[٦].

٨- وطاقة الصيد الطبيعي العالمي أكبر مما ينبغي بالمقارنة مع الأرصدة المتاحة. والسبب الرئيسي في ذلك هو الإعانات التي تُقدم إلى الصيادين والتي تعمل كحافز لطاقة الصيد. وتشتمل أمثلة الإعانات المقدمة لأنشطة الصيد على إعانات للمساعدة في الهياكل الأساسية للصيد، ولتجديد وتحديث أسطول الصيد، ولدعم الأسعار والتسويق. ولا يوجد نظام معين لتنظيم الإعانات المتعلقة بالصيد في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. بيد أنه في مفاوضات جولة الدوحة تقترح بعض الدول الأعضاء نهجاً من قبيل "ضوء المرور" مماثلاً للنهج المستخدم في الإعانات الزراعية، والذي يتضمن أهدافاً تحريرية تختلف باختلاف فئات الإعانات. وترى دول أعضاء أخرى أنه لا حاجة إلى وضع نظام خاص لإعانات أنشطة الصيد، وتسوق حجة مفادها أن قطاع الصيد لا يختلف عن القطاعات الأخرى وأن مشكلة الإفراط في الاستغلال تتعلق بإدارة هذه الموارد أكثر مما تعلق بالإعانات[٧]. ومع ذلك، فإن عدة بلدان قد اتخذت بالفعل خطوات في اتجاه خفض الإعانات أو إعادة توجيهها. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأوروبي قد قام، منذ إصلاح سياسته المشتركة المتعلقة بمصايد الأسماك في عام ٢٠٠٢، بتوجيه إعاناته نحو تحسين أوضاع العمل على متن السفن بدلاً من توجيهها إلى تجديد وتحديث أسطوله.

---

(٥) يبين المرفق الثاني تطور الإنتاج من كل من عمليات الصيد والتربية المائية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٣.

(٦) المصدر: *The State of World Fisheries and Aquaculture 2004*, FAO, Rome 2005.

(٧) نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع مائدة مستديرة بشأن النهوض بالتنمية والاستدامة في نظم الإعانات المتعلقة بمصايد الأسماك، وذلك في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥: http://www.unep.ch/etb/events/2005rtgeneva.php.

الإطار ١: سياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقطاع الأسماك: السفن والكميات المصيدة

قـــام الاتحاد الأوروبي بالفعل بإعادة توجيه إعاناته من أجل الحفاظ على موارده. وهو يسعى إلى خفض طاقة أسطوله، وإلى الوصول إلى أسواق جديدة عن طريق تحسين نوعية المنتجات، والنهوض بالمنتجات التي تُنتَج بأساليب ملائمة للبيئة، وإيجاد أسواق للفوائض وللأنواع الناقصة الاستغلال.

عدد السفن

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الاتحاد الأوروبي (١٥ بلداً)	١٠٣ ٦٣٣	٩٥ ٣٨١	٩٢ ٣٢٨	٩٠ ١٢٩	٨٨ ١٢٢	٨٢ ٣٥١
آيسلندا		١ ٩٩٧	٢ ٠١٦	١ ٩٣٩	١ ٨٧٦	١ ٨٢٨
النرويج		١٣ ٠١٤	١١ ٩٥١	١٠ ٦٥١	٩ ٩٣٣	٨ ١٨٣

المصدر: New Cronos, EUROSTAT.

الحمولة الإجمالية

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الاتحاد الأوروبي (١٥ بلداً)	١ ٩٩٨ ٣٩١	٢ ٠٠٧ ٢٦٢	٢ ٠٠٥ ٧٦٥	١ ٩٥٦ ٤٨٤	١ ٩١١ ٦٩٦	١ ٨٥٤ ٤٨٦
آيسلندا		١٨٠ ٢٠٣	١٩١ ٤٨٧	١٩١ ٦٢٩	١٨٣ ٧٧٣	١٩١ ٢٦٧
النرويج		٣٩٢ ٢٨١	٤٠٧ ٠١٠	٣٩٤ ٤٨٢	٣٩٥ ٣٢٧	٣٩٤ ٨٤٦

وفي حـــين أن عـــدد السفن في أسطول الاتحاد الأوروبي قد ظل ينخفض باطراد منذ عام ١٩٩٥، فإن الحمولة الإجمالية لم تبدأ في الانخفاض إلا منذ عام ٢٠٠٢ وتنفيذ السياسة المشتركة الجديدة المتعلقة بمصايد الأسماك. ويبين الرسم البياني انخفاض كميات صيد الاتحاد الأوروبي منذ أن بلغت هذه الكميات ذروتها في عام ١٩٩٥.

الرسم البياني ١: الكميات المصيدة من مصايد الأسماك في الاتحاد الأوروبي (٢٥ بلداً) بالأطنان في العالم

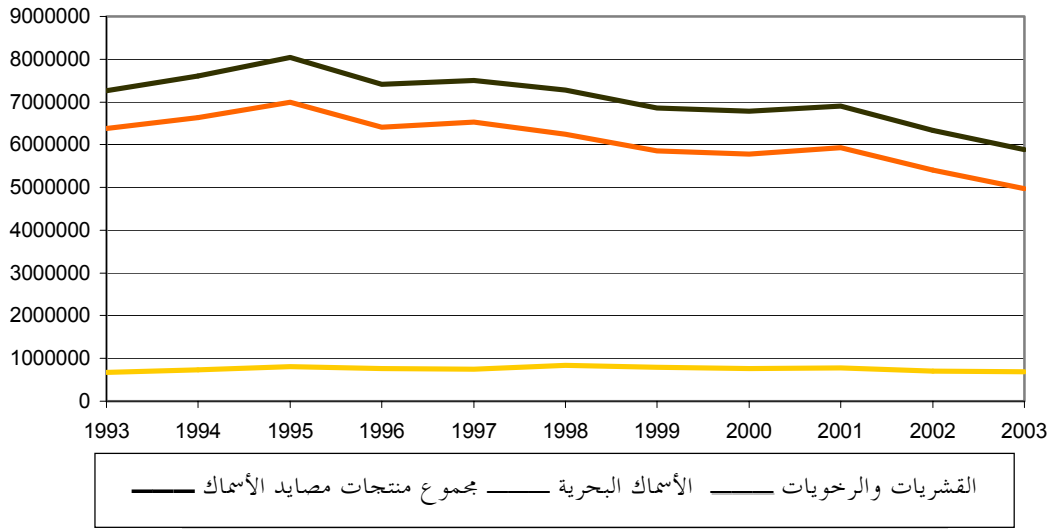

المصدر: New Cronos, EUROSTAT.

جيم - تربية أسماك المياه الداخلية والمياه البحرية

١ - *التربية المائية*[٨]

٩- في عام ٢٠٠٢، كان إسهام التربية المائية في التوريدات العالمية من الأسماك والقشريات والرخويات يمثل ٣٠ في المائة من مجموع الإنتاج بحسب الوزن. وعلى صعيد العالم، نما هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره ٨,٩ في المائة في العام خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٢. ويزداد نصيبه في مجموع توريد البروتين. وفي عام ٢٠٠٢، كان نصيب البلدان النامية ٩٠,٧ في المائة من إنتاج التربية المائية، بينما بلغ نصيب الصين وحدها ٧٠ في المائة. وفي البلدان النامية باستبعاد الصين، فإن نمو إنتاج التربية المائية من الأسماك والرخويات والقشريات قد تجاوز مثيله في البلدان المتقدمة.

١٠- ويأتي معظم إنتاج التربية المائية من الأسماك والرخويات والقشريات من أنواع المياه العذبة (٥٧,٧ في المائة بحسب الكمية في عام ٢٠٠٢). بيد أنه في حين أن التربية المائية في المياه البحرية والمياه المسوس (غير المستساغة المذاق) تمثل فقط ٤٢,٣ في المائة بحسب الكمية، فإن نصيبها يبلغ ٥١,٦ في المائة من القيمة بسبب الأسعار المرتفعة لأنواع الزعنفيات والقشريات. ويجري التوسع في مناطق جديدة للتربية المائية البحرية بعيداً عن الساحل، وإن كان ذلك ما زال غير شائع جداً. وهذا يشمل سمك القُد الأطلسي أو سمك التونه المصيد طبيعياً والمسمن في أحواض بحرية قبل البيع. ويبين الجدول ١ الأنواع الرئيسية في التربية المائية ونموها[٩].

الجدول ١: إنتاج التربية المائية في العالم: بحسب كمية وقيمة ونمو مجموعات الأنواع الرئيسية في عام ٢٠٠٣

	أسماك المياه العذبة	الرخويات	الأسماك الثنائية المجال (المياه العذبة والمالحة معاً)	القشريات	الأسماك البحرية
الكمية (بآلاف الأطنان)	٢٣ ١٤٣	١٢ ٣٠٢	٢ ٦٤٦	٢ ٧٩٢	١ ٢٤٩
القيمة في عام ٢٠٠٢ (بملايين دورات الولايات المتحدة)	٢١ ٣٤٣	١٠ ٥١٢	٦ ٤٦٥	١٠ ٨٣٩	٤ ١٤٤
النمو السنوي المتوسط للكمية، بالنسبة المئوية (١٩٩٥-٢٠٠٣)	٧,٥	٤,٩	٧,٢	١٢,٣	١١,٢

المصدر: Fishstat form FAO.

(٨) جميع الإحصاءات الواردة في هذا الفرع مأخوذة من "حالة مصايد الأسماك والتربية المائية في العالم، ٢٠٠٤"، الفاو (*The State of World Fisheries and Aquaculture 2004*, FAO, Rome 2005).

(٩) يورد المرفق الأول تفاصيل الأنواع المذكورة في الجدول ١، وذلك بحسب المجموعات.

٢ - التأثيرات التي تلحق بالبيئة

١١- لمواجهة الطلب المتنامي وإزاء كون الإنتاج المتحقق من عمليات الصيد قد بلغ حده الأقصى المستدام، يبدو أن التربية المائية تتيح فرصة واعدة. بيد أن معوقات الإنتاج متعددة ومختلفة: إذ يتعين بناء هياكل أساسية من أجل الخطوات المختلفة في عملية تربية الأسماك، ومن أجل إعادة تدوير المياه وتجهيز الأسماك و/أو تعبئتها، ويتعين ضمان الوصول على نحو يُعول عليه إلى علف الأسماك والخدمات البيطرية والعقاقير. والتربية المائية، كما تمارس في كثير من الأحيان، قد لا تكون حلاً حاسماً لمسألة حماية الأرصدة التي يجري استنفادها في معرض تلبية الطلب. وفي الواقع فإن العلف المستخدم في التربية المائية قد يكون مصدره الأسماك المصيدة أو مسحوق السمك. وتؤثر التربية المائية أيضاً على البيئة عن طريق استنفاد الموارد وتدهورها (انتشار العوامل المُمْرضة من الأرصد المرباة إلى الأرصدة الطليقة الحرة، والتلوث عن طريق تصريف المخلفات السائلة والنفايات الصلبة والمواد المتسربة).

١٢- وكانت عدة بلدان سباقة في تنفيذ عمليات تربية مائية تجرى على نحو معقول. وتمارس قوى السوق أيضاً تأثيراً قوياً في حين أن المعايير المتعلقة بالواردات أصبحت صارمة على نحو متزايد وهو ما لا يقتصر على السمك الذي يتم الحصول عليه من التربية المائية. ومن بين المسائل التي تُبحث في المتطلبات المتعلقة بالواردات: التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض، ووضع بطاقات المنشأ، وإمكانية تتبع المسار، وسلسلة العهدة، وعدم السماح مطلقاً بأي بقايا عقاقير بيطرية. ويؤدي الأخذ بنظام اعتماد المنتجات، ووضع البطاقات الإيكولوجية، واعتبارات التجارة الأخلاقية أو المقسطة، والشهادات العضوية إلى التمكين من أن تلبي منتجات الأسماك متطلبات المستهلكين ولكن ذلك ينطوي على تكاليف إضافية واستثمارات أشد وطأة في مرافق الإنتاج.

ثانياً - استهلاك الأسماك ومنتجات الأسماك

ألف - الاتجاهات المتزايدة

١٣- تباع معظم الأسماك المعروضة للاستهلاك البشري طازجة (٥٢ في المائة)، بينما تُجمد نسبة ٢٦ في المائة، وتُعلَّب نسبة ١١ في المائة، وتدخَّن نسبة ١٠ في المائة. ونصيب الأسماك الطازجة في تزايد. فالأسماك الحية والطازجة، بسبب طبيعتها القابلة للتلف بدرجة مرتفعة، ليست أكثر الأشياء التي يُتجر بها دولياً، ولكن نصيبها من التجارة في تزايد سريع بسبب التقدم التقني في مجال النقل.

١٤- وما زال استهلاك الأسماك في العالم يرتفع في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فالسمك مصدر للمغذيات الدقيقة والمعادن والأحماض الدهنية الأساسية والبروتينات. والطلب في البلدان الغنية يدعمه التأكيد في مجال التسويق عن الخواص الصحية للسمك. وفي البلدان الفقيرة، يتسم الطلب بأنه قوي أيضاً بسبب كون السمك أمراً أساسياً من حيث الأمن الغذائي. وكثيراً ما يكون السمك المدخَّن هو المصدر الرئيسي للبروتينات للسكان الذين يعيشون بعيداً عن السواحل، ولا سيما أثناء الفترة الفاصلة التي يكون فيها حصاد العام الماضي قد بيع برمته ولم يبدأ بعد حصاد العام الجديد (يصدق هذا بصورة خاصة في غربي أفريقيا). ويزود السمك أكثر من ٢,٦ مليار شخص بنسبة تبلغ على الأقل ٢٠ في المائة من استهلاكهم الفردي المتوسط من البروتين الحيواني. وفي البلدان المصنعة، انخفض إسهام السمك في مجموع استهلاك البروتين من ٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، في حين أن بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل قد وصلت النسبة المئوية فيها إلى أكثر من ٢٠ في المائة،

وهو ربما يكون تقديراً أقل من الحقيقي بالنظر إلى أن مصايد أسماك الكفاف لا تُدرج في الإحصاءات الرسمية. وتبلغ هذه النسبة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع استهلاك البروتين الحيواني في الدول النامية الجزرية الصغيرة(١٠).

١٥- وفي عام ٢٠٠٣، بلغ إنتاج مصايد الأسماك لأغراض الاستهلاك البشري ٧٨ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي، أما النسبة الباقية فتُحوَّل إلى منتجات غير غذائية (هي بصورة رئيسية المسحوق السمكي وزيت السمك). وفي حين أن مجموع إنتاج الصيد الطبيعي راكد أو حتى يتناقص بشكل طفيف، فإن الاستهلاك البشري ما زال ينمو. وهكذا تُلبى الاحتياجات بفضل الزيادة في إنتاج التربية المائية وتقليل عمليات الصيد من أجل الاستعمالات غير الغذائية.

باء - متطلبات النوعية

١٦- معظم الأسماك التي تسوَّق هي أسماك طازجة، ولكن تكلفة الاتجار بها وخاصة نقلها باهظة للغاية. والسمك هو إحدى السلع القليلة التي لا يؤدي تحويلها إلى زيادة السعر: فالأسماك الطازجة أو الحية أسعارها أعلى من الأسماك المعلبة أو المجمدة أو المدخنة. والمتطلبات الصحية في البلدان الغنية صارمة إلى أبعد حد، كما هو الأمر في حالة أي منتجات غذائية مستوردة أخرى. وقد اعتُمدت في البلدان المتقدمة لوائح صحية ومعايير جودة ترتكز على `نظام نقاط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر` (HACCP) فيما يتعلق بالسمك والمنتجات السمكية. وينبغي أن تكون الواردات المجلوبة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصحوبة بشهادة منشأ صحية صادرة عن المنشآت المعتمدة وتحمل اسم بلد المنشأ. وقد ووفق في بعض البلدان النامية على منشآت لأغراض هذا الاعتماد. وأنشأ الاتحاد الأوروبي برنامجاً للاعتماد فيما يتعلق بالبلدان المصدرة غير الأعضاء في الاتحاد. فمتى اعتُمدت منشأة من المنشآت، لا تكون المنتجات المتأتية منها بحاجة إلى تفتيش بيطري على حدود الاتحاد الأوروبي. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان لدى ٦٨ بلداً شركة واحدة على الأقل معتمدة من جانب الاتحاد الأوروبي. بيد أن الشركات الموجودة في البلدان الفقيرة تواجه صعوبات في نيل هذا الاعتماد. ويبين الجدول ٢ رصيد عملية الاعتماد من جانب الاتحاد الأوروبي فيما بين المناطق.

الجدول ٢: عدد البلدان، حسب المنطقة، التي توجد لديها شركة واحدة على الأقل معتمدة من جانب الاتحاد الأوروبي

	عدد البلدان التي لديها شركات معتمدة	مجموع عدد البلدان	عدد البلدان الساحلية	النسبة: حالات الاعتماد بالنسبة إلى عدد البلدان
أفريقيا	٢٢	٥٣	٤٠	٪٤٢
أمريكا	٢٢	٣٥	٣٣	٪٦٣
آسيا	٢١	٤٤	٣٢	٪٤٨
أوقيانيا	٣	١٥	١٥	٪٢٠

المصدر: حسابات الأونكتاد بالاستناد إلى معلومات المفوضية الأوروبية(١١).

(١٠) المصدر: The State of World Fisheries and Aquaculture 2004, FAO, Rome 2005.

(١١) قوائم منشآت المنتجات في البلدان الثالثة، http://forum.europa.eu.int/irc/sanco/vets/info/data/listes/table0.html.

١٧- وينبغي تعزيز الطاقات في جميع المناطق وخاصة في أوقيانيا. وتوجد برامج معونة ترمي إلى رفع مستوى المصانع القائمة وتحسين مهارات التفتيش ولكنها ليست كافية إذا كان للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص المتاحة في قطاع الأسماك.

ثالثاً - التجـــارة

ألف - الاتجاهات العالمية

١٨- قيمة مجموع الصادرات السمكية تمثل أهمية للبلدان النامية أكبر منها في حالة الأنواع التقليدية الأخرى من الصادرات الزراعية.

الرسم البياني ٢: قيمة صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والحراجية الرئيسية
(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

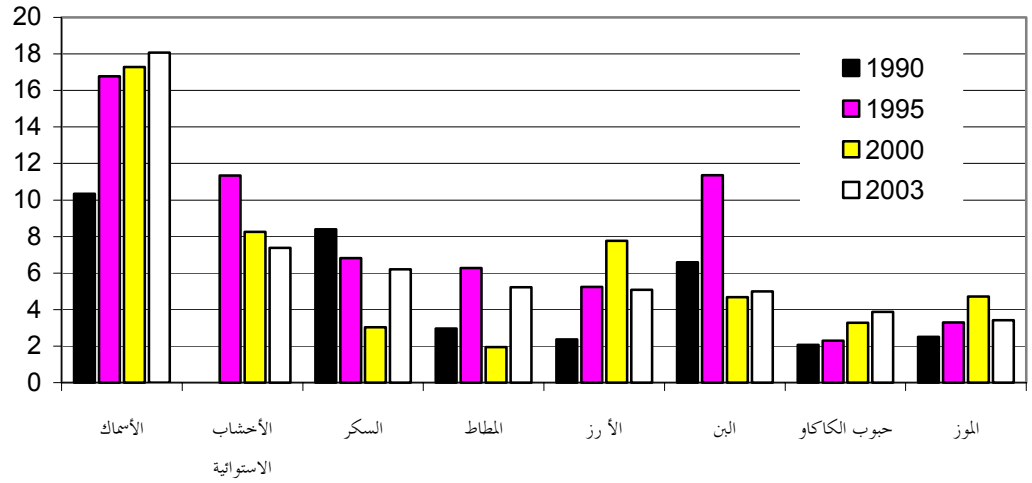

المصدر: إحصاءات مأخوذة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، وقاعدة البيانات التجارية المضغوطة (COMTRADE).

١٩- وفي عام ٢٠٠٢، دخلت في التجارة الدولية نسبة تبلغ نحو ٣٨ في المائة من إنتاج الأسماك العالمي، جاء ٤٩ في المائة منها من حيث القيمة من البلدان النامية[١٢]. وبلغ نصيب البلدان المتقدمة ٨٢ في المائة من واردات الأسماك العالمية، تتصدرها في ذلك اليابان بنسبة ٢٢ في المائة، والولايات المتحدة بنسبة ١٦ في المائة، تليها إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة. وكانت الصين هي أكبر مصدِّر في عام ٢٠٠٢، وتخطت لأول مرة تايلند والنرويج والولايات المتحدة.

---

(١٢) Stefania Vannuccini, "Overview of fish production, utilization, consumption and trade", November 2004, FAO p. 19.

٢٠- ويبين الجدول ٣ الأهمية النسبية للصادرات الآسيوية. وينبغي أيضاً توجيه الانتباه إلى بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل التي تبلغ صادراتها ٢٠ في المائة من الصادرات العالمية. وبلغت صادرات البلدان النامية الأخرى قرابة ٣٠ في المائة[١٣]. ويبين الجدول ٣ أيضاً أهمية صادرات الأسماك من البلدان النامية ومن ثم مصلحة هذه البلدان في الحفاظ على هذه الفرصة والتوسع فيها.

الجدول ٣: قيمة الصادرات السلعية من الأسماك في عام ٢٠٠٢

	القيمة بآلاف دولارات الولايات المتحدة	النصيب من مجموع الصادرات العالمية
أفريقيا	٣ ١٥٣ ١٧١	٥٪
أمريكا الشمالية/الوسطى	٧ ٩٩٩ ٦٠٧	١٤٪
أمريكا الجنوبية	٥ ١٧٧ ٤٤٢	٩٪
آسيا	١٩ ٥٩٦ ٧٥٢	٣٤٪
أوروبا	٢٠ ٤٦٩ ١٣١	٣٥٪
أوقيانيا	١ ٨١٥ ٠٣٦	٣٪
العالم	**٥٨ ٢١١ ١٣٩**	**١٠٠٪**
البلدان الصناعية	٢٧ ٣٢٢ ٧٧٣	٤٧٪
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٢ ١٨٤ ٨٠٦	٤٪
بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل	١١ ٨٢٧ ٩١١	٢٠٪
البلدان النامية الأخرى	١٦ ٨٧٥ ٦٤٩	٢٩٪

المصدر: FAO, Fishery Information, Data and Statistics Unit، الفاو، (وحدة معلومات وبيانات وإحصاءات مصايد الأسماك).

٢١- والتعريفات التي تواجه صادرات البلدان النامية من منتجات الأسماك في البلدان المتقدمة منخفضة أو غير موجودة بصورة عامة بسبب الأفضليات. وفي بلدان الرباعي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان) فإن التعاريف الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية هي الأخرى منخفضة نسبياً. وهي تبلغ بصورة عامة زهاء ٥ في المائة، تتجاوز بصورة استثنائية نسبة ٢٠ في المائة. أما الواردات من جانب البلدان النامية، فإن التعاريف تكون أعلى ويمكن أن تشكل حواجز أكيدة.

٢٢- وتشكل اللوائح الصحية المتعلقة بمنتجات الأسماك القيد الرئيسي المفروض على دخول السوق. وقد توجد اعتبارات بيئية أو اجتماعية أخرى ترتكز على تفضيلات المستهلكين. وتوجد إمكانات للتغلب على هذه العوائق تتمثل في وضع البطاقات البيئية أو وضع بطاقات التجارة المقسطة أو التسويق المكيَّف.

باء - القطاعات الفرعية الدينامية

٢٣- في عام ٢٠٠٢، ظل الجمبري هو المنتج السمكي الرئيسي الذي يُتجر به من حيث القيمة. وكانت المجموعات الرئيسية الأخرى المصدَّر بأشكال شتى هي سمك القاع والتونة والسلمون. وكان نصيب المنتجات

(١٣) انظر الفرع خامساً للاطلاع على المزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة.

المستمدة من التربية المائية ٢٢ في المائة من مجموع الصادرات، بينما كان نصيب المنتجات غير الغذائية (بصورة رئيسية المسحوق السمكي وزيت السمك) ٣٦ في المائة. ويبيِّن الجدول ٤ الأنواع الرئيسية من صادرات منتجات الأسماك ومعدلات نموها ونصيب البلدان النامية فيها. ويبدو أنه قد حدث معدل نمو سنوي متوسط قدره ٧,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢ في الأسماك الحية والطازجة والمجمدة، وهي أكثر المنتجات قيمة. وبصورة عامة، فإن نصيب صادرات البلدان النامية قد ازداد فيما يتعلق بجميع هذه الأصناف خلال الفترة المذكورة. وسجل نصيب صادرات البلدان النامية أكبر زيادة في حالة الأسماك المعدة والمحفوظة، ولكن بالنظر إلى ما قيل حول القيمة العالية للمنتجات الطازجة فإن هذا لا يعني بالضرورة الانتقال نحو أصناف أكثر قيمة.

الجدول ٤: تطور قيمة صادرات الأسماك ونصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية

التصنيف الموحد للتجارة الدولية والمنتجات	القيمة (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)			معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات (في المائة)			نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية من الأصناف)		
	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٨٥-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٢	١٩٨٥-٢٠٠٢	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٢
٣- الأسماك والقشريات والرخويات	٨,٦	٢٤,٦	٢٧	٩,٥	١,٥	٦,٣	٤٢	٥٢	٥١
٣٤- الأسماك الطازجة والمثلجة والمجمدة	٢,٦	٧,٦	٩	١٠,٥	٣,٣	٧,٨	٣٣,٣	٣٩,١	٣٩,٢
٣٥- الأسماك المملحة والمجففة والمدخنة	٠,٢	٠,٧	٠,٨	١٢,٢	١,٨	٨,١	٢١,١	٢٤,٩	٢٨,٤
٣٦- الأسماك الصدفية، الطازجة والمجمدة	٤	١١,٤	١١,٣	٨,٧	٠,٢	٥	٥٧	٦٩,٥	٦٩,٩
٣٧- الأسماك، وما إلى ذلك، المخضرة والمحفوظة والمعلبة	١,٨	٥	٦	٩,٩	١,٧	٧,٢	٣٩	٥٦,٢	٦٠

المصدر: حسابات الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات قاعدة البيانات التجارية المضغوطة (COMTRADE).

٢٤- وكثيراً ما تكون مرافق التجهيز في البلدان النامية مشاريع مجازفة محفوفة بالمخاطر، بسبب الافتقار إلى إمكانية التعويل على التوريد، وسوء حالة بحوث السوق، ورداءة نوعية المنتجات، وضعف الشراكات مع الزبائن. ويشكل تنفيذ متطلبات الجودة الجديدة وتدابير مراقبة السلامة في البلدان المستوردة الرئيسية عاملاً إضافياً يزيد من الحاجة إلى الاستثمارات وبناء القدرات من أجل الإفادة من الفرص التصديرية في البلدان المتقدمة المستوردة الرئيسية.

رابعاً - استدامة مصايد الأسماك

ألف - الأرصدة السمكية وإدارة الأرصدة

٢٥- في عام ١٩٧٤ على صعيد العالم، كانت تعتبر نسبة ١٠ في المائة من الأرصدة السمكية مستنفدة أو تشهد إفراطاً في استغلالها. بيد أنه منذ ذلك الحين أدى الإفراط في الصيد إلى اعتبار ٢٥ في المائة من الأرصدة مستنفدة أو مفرَطة الاستغلال أو في طور الاستعادة، واعتبرت ٥٠ في المائة من الأرصدة مستغلة استغلالا كاملاً (بالقرب من الحد الأقصى لمستوى الصيد الطبيعي المستدام)، واعتبرت ٢٥ في المائة ناقصة الاستغلال أو مستغلة استغلالاً معتدلاً. وعلى الرغم من أن الوضع برمته يبعث على الانزعاج إلى أقصى حد، فإنه يختلف اختلافاً كثيراً من منطقة إلى أخرى ومن نوع إلى آخر.

٢٦- وما زالت أعلى منطقة من حيث الإنتاجية هي شمال غربي المحيط الهادئ. التي فيها التقلبات في الكميات المصيدة تتعلق بصورة رئيسية بالسردين الياباني وبولوك (pollock) آلاسكا. فرصيدا هذين النوعين يشهدان انخفاضاً منذ أواخر الثمانينات وقد نتج عن ذلك تدهور الإنتاج بنسبة ٣ في المائة في المنطقة، على الرغم من حدوث زيادة في الكميات

المصيدة من الأنواع الأخرى. وعلى الرغم من أن مستوى الكميات المصيدة يمارس دوره في تطور الأرصدة، فإن الأوضاع البيئية يمكن أن يكون لها تأثير هام على مستوى الأرصدة السمكية. وعلى سبيل المثال، فإن ظاهرة النينيو (El Niño) هي المحدد الرئيسي لحجم الكميات المصيدة البحرية في جنوب شرقي المحيط الهادئ، حيث تتمثل ٨٠ في المائة من الكميات المصيدة في الآنشوفيتا البيروفية، والجاك ماكيريل الشيلي وسردين أمريكا الجنوبية[١٤].

الرسم البياني ٣: الجهود المقيسة للصيد الطبيعي والكميات المصيدة من مصايد الأسماك في الولايات المتحدة

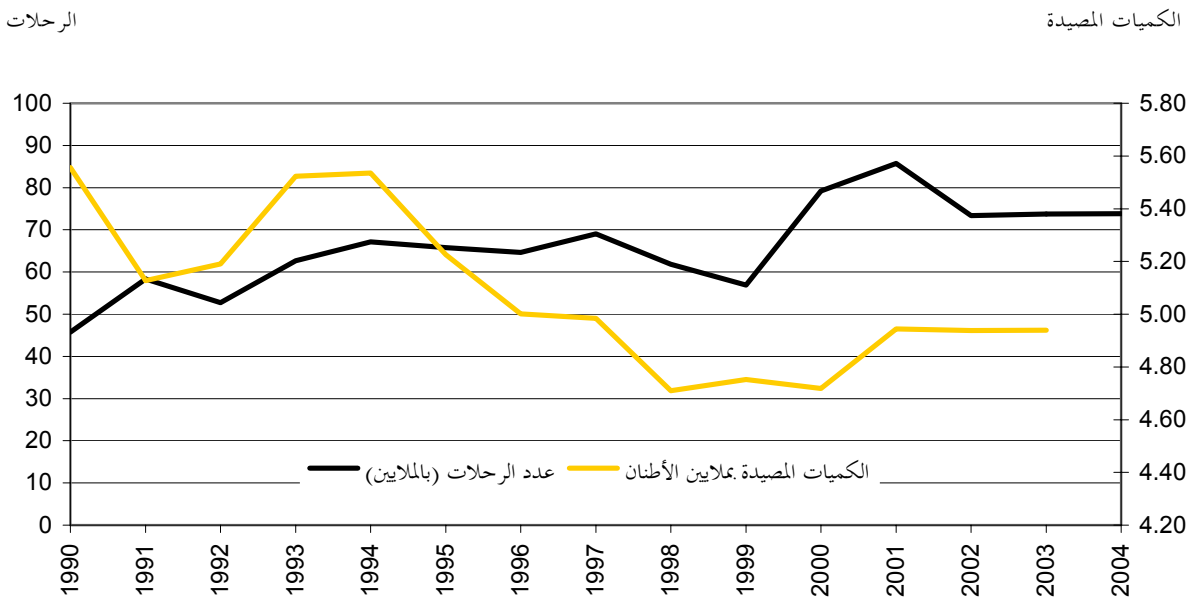

المصدر: اتصال شخصي مع دائرة مصايد الأسماك البحرية الوطنية، بشعبة إحصاءات مصايد الأسماك بالولايات المتحدة (National Marine Fisheries Service, Fisheries Statistics Division, Silver spring, MD, USA, Fishstats from FAO).

٢٧- ويوضح الرسم البياني ٣ أن عدد الرحلات[١٥] في الولايات المتحدة قد ازداد بنسبة ٧٠ في المائة في أقل من ١٤ عاماً، بينما انخفضت الكميات المصيدة بنسبة ١١ في المائة. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى حدوث زيادة في الأسطول ومن ثم حدوث زيادة في الجهد المبذول في الصيد، وهو ما يوضح استنفاد الموارد.

٢٨- وبسبب انخفاض أرصدة الأنواع ذات القيمة مثل القُد في شمال شرقي المحيط الأطلسي، بدأت شركات وصناعات صيد الأسماك في البحث عن أنواع الأسماك التي لم تكن تُعتبر ذات قيمة كافية من قبل. وعلى سبيل المثال، تزداد في شمال شرقي المحيط الأطلسي الكميات المصيدة من السمك الأزرق الأبيض وثعابين السمك الرملية، وقَبِل المستهلكون بهذه الأسماك بسبب انخفاض أسعارها.

---

(١٤) The State of World Fisheries and Aquaculture 2004, FAO, Rome, 2005.

(١٥) عدد رحلات المراكب هو مؤشر إحصائي يعطي صورة للجهد الذي ينطوي عليه نشاط الصيد، وكلما زاد عدد الرحلات زادت أهمية الجهد المبذول في الصيد، ومن ثم استغلال الموارد. ويمكن أن تكون زيادة الرحلات ناتجة عن استنفاد الموارد: إذ يتزايد الجهد من أجل التعويض عن الصعوبة في صيد السمك.

٢٩- وعلى الرغم من وجوب التمييز بين المناطق والأنواع، وكذلك بين أنشطة الصيد في أعالى البحار وفوق الجرف القاري، فإن الأرصدة السمكية قد انخفضت بوجه عام خلال فترة الـ ٤٠ عاماً الماضية. وعلى سبيل المثال، فإن أربعاً من المناطق الإحصائية الـ ١٦ للفاو (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) قد بلغت من حيث مستوى الإنتاج فيها حدها الأقصى التاريخي وشهدت أربع منها هبوطاً حاداً في الإنتاج، بما في ذلك هبوط بنسبة ٥٠ في المائة عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٦٨ في شمال غربي المحيط الأطلسي، وهبوطاً بنسبة ٤٧ في المائة عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٧٨ في جنوب شرقي المحيط الأطلسي وهبوطاً بنسبة ٣١ في المائة عن الذروة التي بلغتها في عام ١٩٩٤ في جنوب شرقي المحيط الهادئ(١٦).

٣٠- وبسبب الطبيعة الهجْرية للأرصدة السمكية، فإن انتشارها عبر الأقاليم البحرية لعدة دول ساحلية أو وجودها في البحار الدولية، لا يمكن القيام بعملية إدارة الأرصدة السمكية على صعيد الدولة وحدها. بل ينبغي تناولها على الصعيدين الإقليمي أو الدولي.

باء - قانون البحار، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والاتفاقات الدولية

٣١- ليس للأرصدة السمكية حدود إقليمية، ولكن حقوق صيد الأسماك تُعطى لشركات صيد الأسماك على أساس المنطقة البحرية الوطنية. ويمكن للكميات المصيدة في منطقة اقتصادية وطنية أو منطقة بحرية دولية أن تؤثر على استدامة الأرصدة في بلدان أخرى وأن تخفض إنتاجية الصيادين.

٣٢- وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، مبادئ للمنطقة الاقتصادية الخالصة، التي يكون فيها للبلد الساحلي حقوق سيادية في حدود ٢٠٠ ميل بحري فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وأنشطة اقتصادية معينة. ويمكن استغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة استغلالاً كاملاً من جانب الدولة الساحلية وقطاعها الوطني لصيد الأسماك، ويمكن أن يباع أي فائض إلى أطراف أجنبية، إما حكومات أو شركات. ويجب أن تكون الاتفاقات التي تعطي الأجانب حق الوصول إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة تفصيلية وشاملة من أجل الحفاظ على الموارد الوطنية وتنمية القدرة الوطنية على العيش من هذه الموارد. وعندما تنتشر الأرصدة السمكية عبر عدة مناطق اقتصادية خالصة أو عندما تكون مهاجرة بدرجة مرتفعة، فإن حفظ هذا المورد وتوزيعه على نحو عادل يتطلبان حسن إدارته إدارة مشتركة فيما بين البلدان الساحلية التي تتقاسمه. وهذا هو دور هيئة مصايد الأسماك الإقليمية التي تصدر توصيات فيما يتعلق بإدارة الأرصدة السمكية في المياه الساحلية والبحار المفتوحة. وعادة ما تتضمن الاتفاقات الثنائية (أو الاتفاقات المتعددة الأطراف) المبرمة فيما بين الأطراف المتعاقدة في هيئات مصايد الأسماك الإقليمية الإشارة إلى توصياتها.

٣٣- وفي عام ١٩٩٥، أعدت الفاو مدونة دولية لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، وذلك بالتشاور مع الشركاء الدوليين، استجابة لطلبٍ مقدم المؤتمر الدولي المعني بصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والذي

---

(١٦) *The State of World Fisheries and Aquaculture 2004*, FAO, Rome, 2005.

عُقـــد في كانكون في أيار/مايو ١٩٩٢[١٧]. وفي عام ١٩٩٢ أيضاً، قام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بتـــناول الحاجة إلى اتباع نهجٍ حذرٍ بشأن قطاع مصايد الأسماك في جدول أعمال القرن ٢١. وتقوم لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الفاو بدعم ورصد تنفيذ مدونة قواعد السلوك وتقديم تقارير عن ذلك.

٣٤- ويمكـــن للاتفاقـــات التي تُعقد مع الأساطيل الأجنبية أن تكون لها تأثيرات إيجابية وتأثيرات سلبية. فمن وجهة نظر الدولة الساحلية التي تتيح لأسطول أجنبي الوصول إلى منطقتها الاقتصادية الخالصة، فإن النقاط القوية تشـــمل إمكانيات التوسع بالوصول إلى أسواق خارجية جديدة، والوصول إلى التكنولوجيا العالية ومن ثمّ تحسين الكفاءة عند القيام بالصيد، والشراكات الطويلة الأجل. أما نقاط الضعف فتتمثل بصورة جوهرية في الافتقار إلى المرونة التي تتسم بها الشراكات الطويلة الأجل. وتزداد الفرص من حيث تحسين نوعية المنتجات، وتوفير التدريب للصـــيادين المحليين، وتوفير العمالة لأطقم المراكب المحلية ومراقبة الأرصدة السمكية. ويمكن أن تتأتى المخاطر في صورة الإفراط في نشاط صيد الأسماك بكفاءة، والتزاعات مع الصيادين المحليين، والمنافسة على الأسواق الأجنبية. ومن الناحية الأخرى، فإن الإبقاء على المنطقة الاقتصادية الخالصة للاستعمال المحلي على سبيل الحصر لـــه مزاياه ومثالبه. أما الجوانب الإيجابية فتتمثل في المنافع الاجتماعية وتحسين رصد الأمن الغذائي وإقامة صلات مع الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس على اليابسة. وتتمثل نقاط الضعف في رداءة نوعية المنتجات وعدم وجود أسواق للأنواع العالـــية القيمة. وتنشأ فرص في صورة قيام تنمية قطاعية متوازنة وصلات مع قطاع السياحة. وأما المخاطر فهي الإفـــراط في استغلال الموارد، والتزاعات بين أساطيل الصيد الحرفية وأساطيل الصيد الأخرى، والتبعية للأسواق الخارجية[١٨].

٣٥- ويمكن أن تكون الاتفاقات من هذا القبيل مثيرة للاهتمام بوجه خاص عند عدم تمكن البلدان النامية من اتخـــاذ الـــتدابير المطلوبـــة لحمايـــة مواردها. فيمكن تصور إقامة اتفاقات فيما بين الحكومات وبين الحكومات والشـــركات. وتســـمح هذه الترتيبات للبلدان الأفقر بالاستفادة من موارد البلدان الأغنى (من حيث السيطرة، والبحوث، والتدريب، والمعدات، إلخ). وتتضمن هذه الاتفاقات مواد تتعلق بالشراكة و التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، قامت شركات صيد الأسماك بتوقيع اتفاقات مع موريتانيا في إطار الاتفاق الأوسع نطاقاً المعقود بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا، تشمل ما يلي:

- تضمين طاقم المركب عدداً أدنى من الموريتانيين لأغراض التدريب (إما في موريتانيا أو في الخارج)؛
- تقديم الدعم لصيادي الأسماك الموريتانيين عن طريق التدريب؛
- التعاون ونقل المعلومات حول حالات دخول وخروج المراكب من المياه الإقليمية الموريتانية؛

---

(١٧) *Code of Conduct for Responsible Fisheries*, 1995 FAO, Rome, http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_fil=/DOCREP/005/V9878E/V9878E00.HTM، تم الـــرجوع إليه في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(١٨) *المصـــدر*: Rapport de l'Atelier sur la promotion d' accords de pêche équitables compatibles avec une exploitation durable des ressources halieutiques, Saly Portudal, Senegal, 27-29 Mars 2001, Papa Samba Diouf, Khady Sane et Kees Lankester.

- رصد المراكب على مدار ٢٤ ساعة في اليوم عن طريق الاستشعار عن بُعد؛
- قيام السلطات الموريتانية بمراجعة سجلات عمليات الصيد؛
- إقامة شراكات بشأن البحوث بين مراكز البحوث والجامعات الأوروبية ومثيلاتها الموريتانية.

٣٦- وتؤدي مصايد الأسماك الأجنبية والمحلية على السواء دوراً في استنفاد الأرصدة السمكية. ففيما يتعلق بمصايد الأسماك المحلية، يمكن هجر الممارسات التقليدية المتعلقة بإدارة الأرصدة عندما يكون الغرض من الكميات المصيدة هو التصدير. ومن الصعب إقناع الصيادين، وخاصة عندما يكونون فقراء وأمامهم أفق زمني قصير، بتنظيم الكميات التي يصطادونها من الأنواع المهددة بالخطر. وتكون الحالة هكذا بصورة خاصة عندما يكون نشاط الصيد هو مصدر الجزء الرئيسي من دخلهم وعندما لا يوجد بديل مربِح ويمكن تصور الأخذ بحلول تنظيمية واقتصادية على السواء من أجل ضمان استدامة الأرصدة وفي الوقت نفسه ضمانة تحقيق إيرادات للصيادين.

جيم – دور هيئات مصايد الأسماك الإقليمية[١٩]

٣٧- تنشأ هيئات مصايد الأسماك الإقليمية بموجب اتفاقات دولية. وتنص هذه الاتفاقات على إطار يوافق في حدوده ممثلو الحكومات على طرق إدارة الموارد السمكية للبحار المفتوحة والأرصدة المتداخلة. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تعزيز التعاون الإقليمي بطريقة تكفل حفظ الموارد السمكية كما تكفل استغلالها على نحوٍ مستدام. وتصدر هذه الهيئات توصيات بشأن تدابير الإدارة والحفظ ترتكز على أفضل المشورة العلمية. ويجب حينئذ تنفيذ هذه التوصيات من جانب جميع الأطراف المتعاقدة في هذه الهيئات. ومن المتوقع أن تؤدي الالتزامات الدولية المتنامية الرامية إلى النهوض بعمليات صيد تتسم بالمسؤولية إلى تحسين الامتثال للتدابير التي تضعها منظمات مصايد الأسماك الإقليمية. بيد أنه على الرغم من التقدم الحقيقي المحرز، ما زال الامتثال غير مكفول تماماً.

٣٨- وتمثل هيئات مصايد الأسماك الإقليمية إطاراً مناسباً لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المعلن وغير المنظم للأسماك. وقد اعتمدت بالفعل معظم هيئات مصايد الأسماك الإقليمية تدابير لردع ربابنة السفن التي ترفع علماً من أعلام أطراف غير متعاقدة عن تجاهل القواعد المتعلقة بالحفظ. وتنص هذه التدابير على منع هذه السفن من إنزال كمياتها المصيدة في موانئ الأطراف المتعاقدة ومن نقل السمك من سفينة إلى أخرى في مناطق تخضع للرصد من جانب هيئات مصايد الأسماك الإقليمية. وقامت بعض هذه الهيئات أيضاً بتنفيذ برامج تفتيش مشتركة لضمان التزام الأطراف المتعاقدة بالتدابير التي اعتمدتها.

دال – الاعتماد ووضع البطاقات الإيكولوجية والإنتاج العضوي

٣٩- غيَّرت بلدان مستوردة كثيرة لوائحها المتعلقة بمعايير الجودة والمعايير الصحية وجعلتها أكثر تقييداً، وهو ما حدث في كثير من الأحيان تحت ضغط المستهلكين فيما يتعلق بسلامة الأغذية والاهتمامات الإيكولوجية. وقد أخذت بعض البلدان بقواعد جديدة تتعلق بوضع البطاقات ومفهوم إمكانية تتبع المسار (مماثل لذلك المستخدم فيما يتعلق باللحم البقري)، وتكون المخلفات الكيميائية في منتجات التربية المائية محدودة أو محظورة، وقد

---

(١٩) تُقدم في المرفق الثالث قائمة بنخبة من هيئات مصايد الأسماك الإقليمية.

اســـتُحدثت قواعد بشأن اعتماد استدامة منتجات التربية المائية، وعدم الإفراط في استغلال أرصدة سمكية معينة، وضمان ألا تكون المنتجات متأتية من عمليات صيد غير قانونية أو غير منظمة أو غير مُبلغ عنها.

٤٠- ويحبذ الصندوق العالمي للطبيعة أن يحد مستهلكو البلدان المتقدمة من استهلاكهم من الأسماك ومنتجات الأسماك، وأن يفضلوا منتجات الأسماك المحلية على المنتجات المستوردة، وألا يشتروا الأسماك المستوردة المستمدة من التربية المائية إلا إذا كانت تُنتج إنتاجاً عضوياً[٢٠]. وستزداد أوجه القلق في البلدان المتقدمة بشأن مدى استدامة الأرصـــدة الســـمكية، ولذلك يلزم توفير المعلومات المناسبة والتدريب، ولا سيما على مستوى مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

٤١- وتتصل أوجه قلق المستهلكين بتأثير صيد الأسماك على حالة الموارد. وقد يكون تأثير استنفاد الموارد على أســـباب العيش مجالاً آخر من مجالات القلق. فتزويد المستهلكين والمنتجين بمعلومات موثوق بها ومفهومه هو نهج يحقـــق المنفعة للجميع لأنه يستجيب لأوجه قلق المستهلكين ويساعد المنتجين على التقيد بممارسات سليمة بيئياً. وكـــثيراً ما تكون المبادرات المتعلقة بوضع البطاقات الإيكولوجية خاصة بمنتجات محددة، وتوجد إمكانات قوية لـــتطويرها. وممارســـة وضـــع البطاقات الإيكولوجية تستتبع تكاليف إضافية تلحق بعمليات الاعتماد نفسها، وبالاستثمار في ممارسات الإنتاج المفضلة بيئياً، وبتسويق المنتجات الموضوعة عليها هذه البطاقات (التعبئة، وتحديد هوية الأسواق، وما إلى ذلك). ويمكن لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم أن تشترك بسهولة أكبر في برامج الاعتماد هـــذه إذا أمكـــنها تقسيم التكاليف فيما بين عدة صيادين و/أو مصدِّرين. ويمكن التماس مساعدة من المنظمات الإنمائـــية الدولية، كما يمكن لمصايد الأسماك أن تكون جهات منظرة لمصارف الإقراض يعوَّل عليها، كما يمكن للسياسات والبرامج الحكومية أن تساعد في هذا الصدد.

خامساً – دور مصايد الأسماك في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وللحد من الفقر

ألف – العمالة، والأمن الغذائي، والدخل، ومصدر العملات الأجنبية

٤٢- ويُقدر أن ٣٨ مليون شخص يستمدون بعض إيراداتهم من أنشطة صيد الأسماك. ومن هؤلاء، يعيش ٨٥ في المائة في آسيا (يبلغ نصيب الصين وحدها ثلث المجموع). وفي حين أن صيد الأسماك هو نشاط تجاري في المناطق المصـــنّعة، فإن هذا الصيد قد يكون نشاطاً كفافياً في المناطق الفقيرة. ويشمل قطاع مصايد الأسماك أيضاً أنشطة تجهـــيز كثيراً ما تقوم بها المرأة. وتمارس المرأة أيضاً أدواراً أخرى، بما في ذلك تجارة التجزئة، وأخذ السمك عند إنزاله من المراكب وحمله وتجهيزه وبيعه في الأسواق.

٤٣- ويمكن أن يكون الاعتماد على أنشطة صيد الأسماك مرتفعاً جداً، ليس فقط فيما يتعلق بالصادرات ولكن أيضـــاً كإسهام هام في الاقتصاد المحلي (صناعات التجهيز، والنقل، والأسواق) وصحة السكان. وتبلغ صادرات أسماك بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل، التي هي بحكم تعريفها بلدان مستورِدة صافية للأغذية، ٢٠ في المائة

---

(٢٠) *Fish, A Consumer's Guide*, WWF, Switzerland 2004.

من مجموع صادرات مصايد الأسماك العالمية. وعلى وجه الإجمال فخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، كانت صادرات مصايد الأسماك من بين صادرات السلع الرئيسية الأربع لـ ٦٨ بلداً نامياً، كان ٢٣ منها من أقل البلدان نمواً (من بين مجموع قدره ٥٠ بلداً) وكان ١٦ منها من الدول النامية الجزرية الصغيرة (من بين مجموع قدره ٢٧ دولة). ويسهم قطاع مصايد الأسماك أيضاً في الأمن الغذائي فيزوِّد السكان بمصدر للبروتين مقدور عليه. كذلك فإن الأسماك، في أشكالها المُجهزة، يمكن حفظها لعدة أشهر مما يسمح بنقلها إلى مناطق نائية أو ضمان مخزون من البروتين حتى لدى أفقر الناس.

باء - دور مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في التنمية الوطنية وفي الحد من الفقر

٤٤- مصايد الأسماك الصغيرة الحجم لا بد منها لقطاع مصايد الأسماك وللاقتصاد الوطني لكثير من البلدان. وهي أيضاً أول من يتأثر بمسألة استدامة موارد الأسماك. وفي مواجهة الطلب المتزايد على الصعيد المحلي ولكن أيضاً من البلدان المستوردة، فإن تنظيم نشاط مصايد الأسماك عن طريق وضع سياسات قمعية فقط هو أمرٌ بعيد عن أن يكون سهلاً. ويجب بحث إيجاد حلول لمشكلة استنفاد موارد مصايد الأسماك عن طريق توفير أنشطة بديلة.

٤٥- وكثيراً ما تتسم بالسوء عملية إبلاغ مصايد الأسماك الصغيرة الحجم والصيادين ذوي الحجم الصغير بالمعلومات عن حالة الموارد التي يستغلونها والبدائل الممكنة. فقد يؤدي استغلال الأرصدة السمكية غير المشمولة بلوائح تنظيمية استغلالاً مستقلاً وتنافسياً إلى استنفادها. وعلاوة على ذلك فإن الصيادين من ذوي الحجم الصغير يفتقرون إلى الهياكل الأساسية للمناولة والتجهيز، مما يسفر عن حدوث خسائر يُعتد بها في الكميات المصيدة أثناء هذه الخطوات. كذلك فإنهم يفتقرون إلى مرافق للتخزين والنقل بغية بيع منتجات ذات قيمة مضافة، هي بصورة رئيسية الأسماك الحية أو الطازجة أو المجمدة، ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على عمليات التفتيش المعترف بها الضرورية للتصدير. ويحتاج صيادو الأسماك ذوي الحجم الصغير إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بالمتاح من الأرصدة، وبمعايير الجودة والأسواق، فضلاً عن التدريب في مجال التكنولوجيات الحديثة المتعلقة بالأسماك، لكي يكونوا أكثر كفاءة عند القيام بصيد الأسماك ومن ثمّ خفض كميات الأنواع المصيدة عرضياً وخفض الكميات المفقودة.

٤٦- ويبدو أن التربية المائية تشكل بديلاً اقتصادياً له مقومات البقاء عند الوفاء بعدة شروط. إذ يجب أن تكون منتجات الأسماك المستمدة من التربية المائية ممتثلة لمتطلبات الجودة والمتطلبات البيطرية الصارمة. وعلاوة على ذلك، تولي الأسواق المستوردة والمستهلكون اهتماماً متزايداً للطابع المستدام للإنتاج (وهو ما يصدق أيضاً على كميات الصيد الطبيعي) واستخدام ممارسات ملائمة للبيئة. والتربية المائية، وإن كانت تتطور تقنياً، فإنها تقتصر على أنواع معينة. ويحتاج الأخذ بالتربية المائية في مصيدة أسماك تقليدية تقوم على الصيد الطبيعي إلى تحليلات موثوق بها للأسواق وتدريب الصيادين والقيام باستثمارات في الهياكل الأساسية.

٤٧- وبالإضافة إلى التدريب والمعلومات وبناء القدرات، تحتاج مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وقطاع مصايد الأسماك إلى الحصول بشكل أفضل على التمويل من أجل تمويل الهياكل الأساسية مثل مرافق التخزين ووحدات التجهيز والتعبئة. وهي تحتاج أيضاً إلى التمويل من أجل الحصول على عوامل إنتاج مثل الطاقة والشبكات والأدوات المستخدمة في المراكب ولوازم التربية المائية. ويمكن تصميم مخططات تمويل ابتكارية من أجل هذه الأغراض.

جيم – تمويل مصايد الأسماك الصغيرة الحجم

٤٨- حُـدِّد التمويل الائتماني على أنه أحد العوامل الكبرى التي تحد من تنمية قطاع مصايد الأسماك. فالأخذ بعملية إدارة مصايد الأسماك وتدابير الحفظ والجوانب المتصلة بها يتطلب زيادة رأس المال العامل والدعم الائتماني والاستثماري، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بيد أنه توجد معوقات كثيرة تعرقل إمكانية الحصول على ائتمان بشروط معقولة. وترجع الصعوبات بصورة رئيسية إلى انعدام الثقة على نطاق واسع وإلى الحواجز المؤسسية والافتقار إلى الفهم من جانب المؤسسات الائتمانية التي تعتبر مصايد الأسماك صناعة عالية الخطورة ولذلك تصمم على ضمانات إضافية كبيرة وتلحق بقروضها شروطاً وبرامج سداد صارمة. ولذلك يتعين إيجاد حلول تمويلية جديدة بغية الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات قطاع مصايد الأسماك.

٤٩- كذلك فإن الاستثمارات في مجال التربية المائية قد أصبحت أشد وطأة، بسبب ارتفاع المعايير، ومن الضروري إيجاد حلول تمويلية جديدة بغية الحفاظ على نمو هذه الصناعة. وينطبق الشيء نفسه على مصايد الأسماك المعتمَدة أو الموسومة، بسبب التكاليف الإضافية لعملية الاعتماد نفسها وبسبب الممارسات الملائمة بيئياً.

٥٠- وقد استُحدثت مخططات تمويل مختلفة تيسر الحصول على التمويل من أجل مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وذلك بغية التغلب على الحاجة إلى ضمانات إضافية. وقد ظلت مؤسسات الائتمان البالغ الصغر والائتمان المتخصص هي الخيار الوحيد المتاح لمصايد الأسماك الحرفية في بعض البلدان، بينما ظلت المصارف تقدم تمويلاً يرتكز على ضمانات إضافية، أي التمويل المسبق لمستلزمات الإنتاج والتمويل بضمان إيصال المستودع الجمركي.

٥١- وعلى سبيل المثال، يشتري المصرف الوقود من أجل الصيادين ويُرد المبلغ متى تم بيع السمك. ويمكن تخزين الكميات المصيدة من الأسماك في مرفق للتبريد البارد، يقدم إيصالاً يبين كمية السمك المخزن ويقدم هذا الإيصال إلى المصرف كضمانة إضافية للقرض؛ ولا يكون المصرف هو مالك المخزون ولكنه يستخدمه فقط كضمانة لتسديد القرض. وتسمح هذه الآليات للصيادين بعدم نفاد النقدية لديهم وبدفع تكاليفهم اليومية (الوقود والإيجار والأجور، إلخ) إلى أن يتلقوا مدفوعات من زبائنهم (وهو الأمر الذي يمكن أن يستغرق بضعة أيام إلى بضعة أسابيع إذا جرى تجهيز السمك أو تصديره).

سادساً – خلاصة

٥٢- يؤدي قطاع مصايد الأسماك دوراً استراتيجياً مزدوجاً في البلدان النامية: أي كمصدر للنقد الأجنبي في شكل إيرادات تصدير أو كدخلٍ متحصلٍ من تأجير حقوق الصيد في مصايد الأسماك، وكمصدر لضمان الأمن الغذائي، وخاصة كمصدر للبروتين الحيواني. وهذان الدوران كلاهما مهمان بصورة خاصة لأقل البلدان نمواً. وبخصوص الصادرات، فإن دخول السوق فيما يتعلق بقطاع مصايد الأسماك يرتبط أساساً باللوائح الصحية. ومن المحتمل أن تتمتع السوق بالاستقرار وبأسعار جيدة في المستقبل المنظور. وتمارس منتجات الأسماك بالفعل دوراً هاماً للغاية في ضمان الأمن الغذائي للفقراء في أقل البلدان نمواً، الذين يعتمدون بشكل خاص على السمك كمصدرٍ للغذاء.

٥٣- وهذان الدوران لقطاع مصايد الأسماك قد يتعارضان كل منهما مع الآخر بالنظر إلى أنهما يعتمدان على استغلال المورد نفسه. بيد أن هذا التعارض يمكن تجنبه كما يمكن لكل من الدورين أن يدعم الآخر إذا أُخذت في

الحسبان في تنمية قطاع مصايد الأسماك الموجهة نحو التصدير الحاجة إلى استغلال جميع الفرص المتاحة للتنمية الأوسع قاعدة. وتنمية قطاع مصايد الأسماك – أي الصيد الطبيعي للأسماك والتربية المائية على السواء – بالإضافة إلى إسهامها في توليد إيرادات النقد الأجنبي، يمكن أن تقدم إسهامات كبيرة في الحد من الفقر عن طريق أثرها على عدة متغيرات حاسمة الأهمية في عملية التنمية، بما في ذلك العمالة المحلية، وتنمية صناعة تجهيز محلية، ووضع سياسات بيئية، وتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق إشراك المرأة في تجهيز السمك وبيعه.

٥٤- بيد أنه لكي يمكن لتنمية قطاع مصايد الأسماك أن تحقق هذه النتائج، يجب ضمان استدامة الأرصدة السمكية لكي يمكن أن يستمر الإنتاج في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، يعلق مستهلكو الأسماك في البلدان الغنية أهمية على استدامة الأرصدة. وقد وضعت منظمة الفاو مدونة لقواعد السلوك من أجل مصايد الأسماك المستدامة تورد تفاصيل الخطوات الضرورية المختلفة للوصول إلى هذه الغاية عن طريق اتباع سياسات وطنية وإقليمية.

٥٥- وعندئذ يمكن للسياسات الوطنية المتعلقة بتنمية قطاع مصايد الأسماك أن تركز على تحقيق هدفين هما:

- ضمان الأمن الغذائي عن طريق تطوير قطاع مصايد الأسماك المحلي، بما في ذلك التربية المائية؛

- تصدير منتجات مصايد الأسماك بضمان نوعية منتجات مرتفعة وتعزيز قطاعي التجهيز والتصدير، بما في ذلك عن طريق إبرام اتفاقات لصيد الأسماك مع شركات أجنبية.

٥٦- وينبغي أن تكون مصايد الأسماك وعمليات التربية المائية الصغيرة الحجم موضع تركيز هذه السياسات بسبب مرونتها واحتياجاتها المنخفضة نسبياً من رؤوس الأموال وأهميتها للعمالة وموقعها الاستراتيجي في سلاسل التوريد المحلية.

٥٧- ويلزم تقديم المساعدة التقنية في كثير من البلدان بغية تمكين قطاع مصايد الأسماك من تحقيق إمكاناته. ومن بين المجالات الهامة للمساعدة التقنية ما يلي:

- تقييم موارد الأسماك وتنفيذ أعمال ترمي إلى ضمان استدامة الأرصدة السمكية؛

- التدريب على الممارسات الرامية إلى الحصول على قيمة أكبر من السمك المنتَج أو المصيد: أي تقليل كميات الأنواع المصيدة بطريقة عرضية وتحسين كفاءة الصيد وتقليل المفقود أثناء عمليات التجهيز وتحسين نوعية المنتجات؛

- الأخذ بأساليب تمويل جديدة؛

- تلبية معايير التصدير عن طريق التدريب على إجراءات المناولة وإنشاء منظمة معتمدة واحدة على الأقل لغرض المراقبة في كل بلد.

المرفق الأول: تسعة أقسام وخمسين مجموعة من الأنواع اعتُمدت في تصنيف الفاو الإحصائي الدولي الموحد للحيوانات والنباتات المائية

أسماك المياه العذبة	الأسماك البحرية	الأصناف الثنائية المجال (المياه العذبة والمالحة)	القشريات	الرخويات	الثدييات المائية	حيوانات مائية متنوعة	منتجات حيوانات مائية متنوعة	نباتات مائية
الكارب، والباربل، وأنواع السيبرينيدات الأخرى	السمك المفلطح (الفلاوندر) والهلبوت، والسول	الإسترجون، وسمك المجذاف (paddlefish)	قشريات المياه العذبة	رخويات المياه العذبة	الحيتان الزرقاء، والحيتان الزعنفية	الضفادع والبرمائيات الأخرى	اللؤلؤ، وأم اللؤلؤ، والصدف	الطحالب البحرية البنية
سمك البلطي وغيره من المشطيات	القُدّ، والهيك (hakes)، والحدوق (haddock)	ثعابين السمك النهرية	سرطان البحر، العناكب البحرية	أذن البحر، البرونق (winkle)، المحار (conchs)	حيتان المنيّ، الحيتان الموجّهة	السلاحف	المرجان	الطحالب البحرية الحمراء
أسماك مياه عذبة متنوعة	أسماك ساحلية متنوعة	السلمون، التراوت (trouts)، الهف (smelt)	جراد البحر، جراد البحر الصخري الشوكي	المحار	الفقمة ذات الأذن، فقمة الشعر، الفظ (walrus)	التماسيح والقاطور (التمساح الأمريكي)	الاسفنجيات	الطحالب البحرية الخضراء
	أسماك قاع متنوعة	الشاد (shads)	السرطان البحري الكبير، جراد البحر الطويل المقابض (squat-lobsters)	بلح البحر	ثدييات بحرية مائية متنوعة	السكويرت البحري (sea-squirts) وغيره من التيرنيكاتات (turnicates)		نباتات مائية متنوعة
	البرنجة، والسردين، البلم (الأنشوفة)	أسماك ثنائية المجال متنوعة	الجمبري (الإربيان)، القريدس	المحار المروحي، محار الإسقالوب		سرطان البحر حدوة الحصان وغيره من العنكبوتيات		
	التونة، والبونيتو (bonitos)، الخرمان (billfish)		الكريل (krill)، قشريات البلانكتون النباتي (planktonic)	المحار من ذوات المصراعين، صدفات الصخر، القواقع الصندوقية		القنافذ البحرية وغيرها من قنفذيات الجلد		
	أسماك يمية متنوعة		قشريات بحرية متنوعة	الحبارات، الصبيدج (cuttlefish)، الأخطبوطات		لا فقاريات مائية متنوعة		
	أسماك القرش، الشفنين البحري (rays)، والكِميرا (chimaeras)			رخويات بحرية متنوعة				
	أسماك بحرية غير محددة							

المرفق الثاني: إنتاج الأسماك العالمي (بالأطنان)

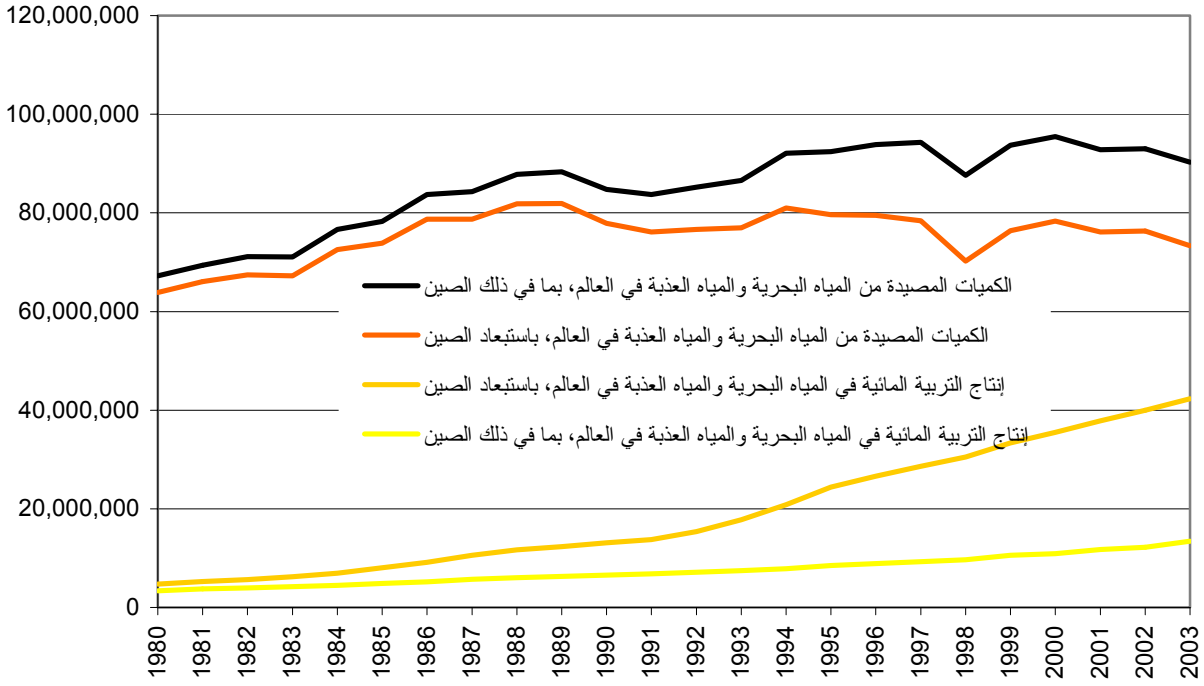

المصدر: Fishstat from FAO.

المرفق الثالث: قائمة بنخبة من هيئات مصايد الأسماك الإقليمية والدولية

هيئات مصايد الأسماك الإقليمية التي تضع تدابير إدارة

CCAMLR	لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا)
CEPTFA	مجلس اتفاق صيد التونة في شرقي المحيط الهادئ
CCSBT	لجنة حفظ التونة الزرقاء الزعانف
GFCM	اللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط
IATTC	لجنة البلدان الأمريكية لسمك التونة الاستوائي
IBSFC	اللجنة الدولية لمصايد الأسماك في بحر البلطيق
ICCAT	اللجنة الدولية لحفظ التونة في المحيط الأطلسي
IOTC	لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي
IPHC	اللجنة الدولية لسمك الهلبوت في المحيط الهادئ
IWC	اللجنة الدولية لصيد الحيتان
NAFO	منظمة مصايد أسماك شمال غربي المحيط الأطلسي
NASCO	منظمة حفظ السلمون في شمالي المحيط الأطلسي
NEAFC	لجنة مصايد أسماك شمال شرقي المحيط الأطلسي
NPAFC	لجنة مصايد الأسماك البرمائية في شمالي المحيط الهادئ
PSC	لجنة سلمون المحيط الهادئ
SEAFO	منظمة مصايد أسماك جنوب شرقي المحيط الأطلسي
SWIOFC	لجنة مصايد أسماك جنوب غربي المحيط الهندي
WCPFC	لجنة مصايد أسماك غربي ووسط المحيط الهادئ

هيئات مصايد الأسماك الإقليمية التي تزود الأعضاء بمشورة علمية وإدارية

AAFC	لجنة مصايد أسماك أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي
APFIC	لجنة مصايد أسماك آسيا – المحيط الهادئ
BOBP-IGO	برنامج خليج البنغال – منظمة حكومية دولية
CARPAS	اللجنة الاستشارية الإقليمية لمصايد أسماك جنوب غربي المحيط الأطلسي
CECAF	لجنة مصايد الأسماك في المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الأطلسي
CIFA	لجنة مصايد الأسماك في المياه الداخلية في أفريقيا
COPESCAL	لجنة مصايد الأسماك في المياه الداخلية في أمريكا اللاتينية
COREP	اللجنة الإقليمية لمصايد أسماك خليج غينيا
CPPS	اللجنة الدائمة لجنوبي المحيط الهادئ
COFREMAR	اللجنة التقنية المختلطة للواجهة البحرية
EIFAC	اللجنة الاستشارية لمصايد الأسماك في المياه الداخلية في أوروبا
FFA	وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جنوبي المحيط الهادئ

LVFO	منظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا
NAMMCO	لجنة شمال المحيط الأطلسي للثدييات البحرية
MRC	لجنة نهر الميكونغ
OLDEPESCA	منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصايد الأسماك
RECOFI	اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك (دول الخليج)
SEAFDEC	مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرقي آسيا
SRFC	اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصايد الأسماك (غربي أفريقيا)
WECAFC	لجنة مصايد أسماك المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي
WIOTO	منظمة التونة في غربي المحيط الهندي

الهيئات العلمية

ACFR	اللجنة الاستشارية المعنية ببحوث مصايد الأسماك
CWP	الفرقة العاملة المعنية بتنسيق إحصاءات مصايد الأسماك في المحيط الأطلسي
ICES	المجلس الدولي لاستكشاف البحار
NACA	شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في آسيا والمحيط الهادئ
PICES	منظمة علوم البحار لشمال المحيط الهادئ
SPC	أمانة جماعة المحيط الهادئ

اتفاقات أخرى

ACCOBAMS	اتفاق حفظ الحيتانيات الصغيرة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلسية المجاورة
ASCOBANS	اتفاق حفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحار الشمال

- - - - -